الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

مَا لا يجُوزُ عِندَ سِيْبَويْه مِنَ التَّراكيب بَينَ (الافْتِراضِ العَقْلي والاستعمالِ العَرَبي

بحثٌ تقدَّمَ به :

أ . د . سَلمان عبَّاس عَبد

العراق – جامعة بغداد – كليثة العلوم الاسلامية- قسم اللغة العربية

Pr.salman abbas abed

dr.salman@cois.uobaghdad.edu.iq

الملخص :

إِنَّ البحثَ في أَركانِ النظرية النحوية العربية ، يُعَدُّ مُغامرةً كبيرةً ، فالصعوبةُ تَكمنُ في عملية نحوية مُعَقدة ، فهي تشكيلٌ من العَقلِ النَّحوي العَربي ، والمَادةِ اللغوية العَربية ، والثقافة المُتعددة لحياةِ العربي ، هذه الثلاثيةُ التي شَكَّلتِ النَّظرية النَّحوية العَربية ، أَعطتْ لها سِماتٍ تَجَذَّرتْ فيها المَعرفية ، والعلمية ، والنِّظاميَّة ، التي تَجَلَّتْ في مُدَونات العرب ، وعلى رأسِها الكتابُ لسيبويه ، فكانتْ حصيلةُ هذه العملية أَنْ أَنتجتْ القواعدَ النَّحوية التي أَحكَمَتْ المَادةَ اللغوية للعَرب أُطُرًا ومُصطلحاتٍ ، ومُضامينَ ، وأُسُسًا تركيبية ، ومعاييرَ دلالية ، ومُعْطياتٍ سياقية . وتمَّتِ المزاوجة بين النظرية النحوية ، وبين مفاهيم ، ومصطلحات المنظومة الشرعية ، كعلم الكلام ، والفقه ، وأصوله ، والحديث والتفسير ، فكانت هناك علاقةُ تأثرٍ وتأثير فيما بينهم ، هذا التزاوجُ أَعطَى للنَّظرية النَّحْوية مساحةً شاسِعةً مِن البُعْدِ الفِكْري والمَعْرِفي مِن نَاحية ، واستلهام الفِكر الاصطلاحي من جِهةٍ أُخرى . ومن أَبرزِ هذه القضايا النحوية هي قضية (الأحكام النحوية) ، التي تمَّ اقتباسُ مفهومِها من المنظومة الشرعية ، هذهِ الرُؤى في أَبعادِ الفِكْرِ النَّحْوي العَربي ، وقد وسمت هذه الدراسة ب : (ما لا يجوز عند سيبويه دراسةٌ تركيبيَّةٌ) . فقد أشار إلى (مئة) موضع ، وسمها بمعيار (ما لا يجوز) ، وهو - في هذا المعيار – يضعُ ضوابطَ لتراكيب ، تختلفُ عن التراكيب الفصيحة ، وقد وسمت هذا البحث : (ما لا يجوز عند سيبويه دراسةٌ تركيبيَّةٌ) .

. الكلمات الافتتاحية : ما لا يجوز ، سيبويه ، دراسة تركيبية

. المبحث الأول : الأحكام النحوية بين العقل والاستعمال

. مدخل : الفكرُ النحوي عند سيبويه

إن المُدَقق في كتاب سيبويه يستشف حقيقة ناصعة ، لا تقبلُ الشَّكّ أو النقض ، أنَّه أقامَ ببناء نظرية نحوية تفوقُ الوصف ، وتستندُ إلى منهجٍ دقيقٍ مُنْضبطٍ ، ويرجعُ هذا الإحكام العلمي إلى عقلية العربي التي تشكلت من معين النص القرآني : "لقد أعاد النصُّ القرآني صَوْغَ العقلِ والوجدانِ العربيين . وعلى أساسٍ من أفكار هذا النص قامت حضارةٌ كاملة"[1].

فقيامُ العقلية العربية على النصِّ القرآني ، واعتمادها عليه في أنشطتها كلها جعلها لا تقبل ممارسة أي نشاطٍ ذهني إلا انطلاقًا من أصلٍ منصوصٍ أو مستفادٍ منهُ . وغدت النصية سمة بارزة لنظام المعرفة بأكمله[2] .

حتى قال أبو حيان واصفا العلاقة بين الكتاب والقرآن : "فالكتابُ هو المُرقاةُ إلى فَهْمِ الكتابِ"[3] .

فإنَّ سيبويه بعد أن استقرى وجوه اللغة ، وجد أنها تسير وفق نظام محكم مطرد ، في الإعراب والبناء ، ومراعاة العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام ، وكان ذلك لحكمة مبتغاةٍ أرادها واضع اللغة[4] .

فقراءة كتاب سيبويه تفرضُ التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل اللغوي : الوصفُ والتقعيدُ والتنظيرِ ، فلم يكن الكتابُ مقتصرًا على شكلياتِ الإعراب ، ومعايير الصواب ، والغلط داخل التواصل اليومي لأبناء الجزيرة ، بل حوى جزءًا كبيرًا من عناصر الملكة اللسانية العربية[5]. بناءً على هذا فإنَّ "مهمة النحو الحكيم لا ينبغي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها ، بل تمتد إلا ما في الظواهر وما بينها من حكمة هدفت إليها"[6].

---

[1] . النص القرآني من الجملة إلى العالم : 15 ()

[2] . ينظر : الأُسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : 233 ()

[3] . البحر المحيط : 1/11 ()

[4] . سيبويه معتزلياً ، حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي : 199 (4)

[5] . الأُسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : 330 ()

[6] . تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري : 115 (6)

فالمدققُ يُدركُ : "هذا الحس الهيكلي واضحًا في التحليل السيبويهي محاولًا إخضاع كلِّ المُكونات والعناصر اللسانية إلى نظامٍ من الأصول والفروع والأحكام تضبطُ العلاقات الجامعة بينها حتى لا يشذُّ أي عنصرٍ عن التحكم"[7]

بناءً على هذه التصورات العلمية لفكر سيبويه ، نؤكدُ حقيقة راسخة هي أن النحو العربي وُلِدَ ولادة طبيعية في رحم الثقافة العربية ، ويمكن القول أن النظرية النحوية العربية بدأتْ أفكاراً ، ثم مفاهيم ذهنية ، وبعدها المادة اللغوية التركيبية ، والمصطلحات ، والتقعيد بشكلِهِ التام .

: الأحكام النحوية

من المُسَلَّماتِ في النظرية النحوية ، هو قضية (الأحكام النحوية) ، فالنظرُ النحوي يدورُ حولَ ثلاث ركائز :

: القواعد ، والتعليل ، والأحكام ، وهذه المسلماتُ الثلاث تتكاملُ فيما بينها ، كما في الشكل

. المادة اللغوية _____ القاعدة _____ التعليل _____ الأحكام

والعقل النحوي العربي هو الذي أَسَّسَ هذه الركائز الثلاث ، فهو : " مجموعة التصورات النظرية ، وتطبيقاتها الأدائية المؤديَّة إلى السلامة اللغوية ... إفرادًا على مستوى البنية ، وتركيبًا على مستوى الجملة ، والعبارة ، والأسلوب "[8] .

فللعقل دورٌ أساسي في عملية الكلام يتمثل في دورينِ : دورٌ تجريدي ، ودورٌ إدراكي ، فمن خلال الدور الأول تنتقل الحاجةُ إلى رموزٍ لغوية قابلة للتداول الاجتماعي ، والدور الثاني يتم به الربط بين المعاني والألفاظ ؛ لأَنَّ الألفاظَ لا تُرادُ لأنفُسِها ، وإنما تُرادُ لتجعل أدلة على المعاني [9].

فالحكم لغة ، " الحاء والكاف والميم أصلٌ واحدٌ ، وهو المنعُ ، وأَوَّلُ ذلك الحكمُ هو المنعُ من الظُّلْمِ "[10] ،

فالحكم لغةً : هو: "العلمُ والفقه والقضاء بالعدل...والعرب تقول : حكمتُ وأحكمتُ : بمعنى منعت ورددتُ " . [11])

---

[7] . المصدر نفسه : 336 ()

[8] العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي : 160 ()

[9] ينظر : الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : 65 ()

[10] مقاييس اللغة : 2 / 91 ()

[11] لسان العرب : 2/129 ()

وفي الاصطلاح : " إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا "[12] ، وزاد الكفوي الوصلَ بين الحكم والسامع بقوله : " الإسناد هو ضمُّ كلمةٍ حقيقية ، أو حكمًا ، أو أكثر إلى أُخرى مثلها ، أو أكثر ، بحيث يفيد السامع فائدةً تامَّةً "[13] ، وعرفته الدكتورة خديجة الحديثي : " هو "ما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها , وشيوعها ,او قلتها , او ضعفها ونحو ذلك "[14])(

فالأنباري(577هـ) يَعُدُّ الحكمَ النحوي ما تثبتهُ العلة : " العلماء اختلفوا في ... إثبات الحكم في محل النَّص ، بما ثبتَ بالنَّص أم بالعلة ، فذهب الأكثرون إلى أَنَّهُ يثبتُ بالعلةِ لا بالنَّص ؛ لأَنَّهُ لو كان ثابتًا بالنَّص لا بالعلة ، لأَدَّى ذلك إلى إبطال الإلحاق ، وسدِّ باب القياس ؛ لأَنَّ القياسَ حملُ فرعٍ على أَصلٍ بعلةٍ جامعة ، وإذا فُقِدتِ العلةُ الجامعة بطلَ القياسُ ، وكان الفرعُ مقيسًا من غيرِ أَصلٍ ، وذلك محال "[15].

وقد قسَّم السيوطي (911هـ) الأحكام النحوية على : " واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء"[16]، يتبين من خلال هذا التقسيم للأحكام أَنَّهم وضعوه في دائرة الأعمال الإنسانية المحكومة بسلطة القانون الإلهي ، ولا غرابةَ في ذلك ؛ لأَنَّ النحوَ نشأ في ظلِّ الدراسات الشرعية التي أَثَّرتْ فيه [17].
اتَّسمتْ أحكامُ النُّحاة بنوعين من السمات : سماتٌ ثابتة ، وهي الأصول التي لم يختلفوا فيها ، وسماتٌ متغيرة ، وهي الفروع التي اختلفوا فيها ، وقد ورد الحكم عندهم من الواجب إلى الممنوع [18].
فاللغة ذات نظام مُعقَّد يستندُ إلى أَحكامٍ تجريدية عقلية تسيرُ وفق ثلاثية جدلية تتمثلُ في الوجوب ، والجواز ، والمنع ، ولا شكَّ أَنَّ ممارسةَ السُّلطة التوجيهية ، أو التصنيفية من النحاة من أجلِ رصدِ أحكام الوجوب أو الجواز ، لها أَثرٌ في ترسيخ المعاني المجردة المُتشكلة في الذِّهن [19]، " فالمدارُ في الحكمِ ، ها هنا ، على ما جرتْ عليهِ اللغةُ من طرائقَ ، وما ألفتْهُ من سُنَنٍ ، وعُرِفتْ به من خصائص وسماتٍ ، لا على ما يمليه منطق التعليل العقلي "[20].

---

[12] التعريفات : 92 ()
[13] الكليات : 100 ()
[14] المدارس النحوية : 298 ()
[15] لمع الأدلة في أصول النحو : 121 ()
[16] الأقتراح في أصول النحو : 47 ()
[17] ينظر : الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية : 11 ()
[18] ينظر : الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية : 11 – 12 ()
[19] ينظر : المصدر نفسه : 12 ()
[20] مسالك القول في النقد اللغوي : 143 ()

وهذه الأحكام منها ما يكتسب درجة القبول ، ومنها ما يكتسب درجة الرفض ، ، وذلك تبعًا لذوق النحوي ، ولغته في التمييز بين النُّصوص والتراكيب ، فالنحوي حين يقبل التركيب يستند إلى قاعدةٍ واضحة ، وإذا رفض ينبغي أن يبينَ علة الرَّفض[21] .

سيبويه والحكم النحوي :

تعاملَ سيبويهُ مع اللغة تعاملًا واقعيًا ، إذ كان يَفترضُ وجودَ المُخَاطَب ، في بناء القواعد النحوية ، وهذا الافتراضُ كان حقيقيًّا ، ومن ثَمَّ : " فإن هدفَ النحو العربي ليس وصفَ الكلام العربي فحسب ، أو معالجة القدرة الباطنية للمتكلم العربي فقط ، لكن محور اهتمامه هو خلقُ ناطقينَ جُدَدٍ بلغة الأقدمينَ ، وذلك بضبطِ صورة الكلام الأصلي وهيئته "[22]، وهذا التصور جعل الدكتور محمود سليمان ياقوت يرى : " ولقد أفاد سيبويه من المُحَدِّثينَ ؛ لأَنَّ لهم منهجًا يمكنُ تطبثيقُهُ في العلوم الأخرى ، ومنها النَّحو ، ويبدو أَنَّ تلك الفائدة قد ظهرت حين توقف سيبويه أمام بعض التراكيب ، وحكم عليها بعدم الصِّحَّة نحويًا "[23].

ويرى الدكتور عبدالعالم سالم مكرم بأنَّ " سيبويه لم يكن آلة تحكي آراءَ غيرهِ ، بل كان شخصة مستقلة في مجال هذه الآراء ينقد في مواضع النقد ، ويشيد في مواضع الإشادة ، وهو في كل ذلك يجري وراء الدَّليل بنظرٍ ثاقبٍ ، وفكر صائبٍ "[24].

ولا شكَّ أَنَّ " من ضرورات العمل النحوي انفتاح العقل على الاستعمال اللغوي الفصيح الصحيح ، فليس العربيةُ ما قاله النحاةُ وحدَهم ، بل العربية ما تداولهُ العربُ من كلامٍ فصيح صحيح تقبل به جماعتهم اللغوية "[25]، فليس في ثبوت الاستعمال ردٌّ ، ولا تخطئةٌ ، واللغة ليستْ عقلًا مُمَنْطقًا على الدَّوام ، لكنَّ العملَ النحوي عقلٌ في القياس اللغوي السَّليم [26].

فالنحوَ في تقنيناتهِ إذا لم يمنع تركيبًا ، فهو مباحٌ ما دامَ لا يتعارض مع سائر قوانين العربية ، في حين يدرسُ المنطقُ النَّحويُّ اللغةَ كما يجبُ أَنْ تكونَ ، فإن فاتتهُ السيطرةُ على ما مضى منها ، واستَقَرَّ في الاستعمال والتداول ، أَعملَ منطقَهُ في توجيه حركة الاستعمال اللغوي اللاحقة التي فيها شيءٌ من التَّطور للغة تحو ما يجب أن يكون بمقتضاه ، لا بمقتضى التَّطور اللغوي الحرّ الطبيعي [27].

---

[21] ينظر : الاحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية : 21

[22] الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : 29

[23] التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية : 39 - 42

[24] الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي : 390 – 391

[25] العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي : 459

[26] ينظر : المصدر نفسه : 457

[27] ينظر : المصدر نفسه : 459

" اللغة ما تتداوله الألسنةُ ، أَمَّا العِلَلُ فشيءٌ من عالم الماورائيات ... ، لهذا كانوا ينظرونَ إلى العِلل على أَنَّها سَعْيٌ لبناءِ عالمٍ لُغَوي خارج أرضِ عالمِ البَشَرِ ... لأنهم أَيقنوا أَنَّ قَصْرَ عَمَلَ النحوي على الوصفِ وحدهُ ، يعني إنتاج عدد كبير من الموجِّهات التعليمية ، لكنَّ الارتقاءَ إلى صناعة منظومة تفسيرِيَّة مجرَّدة ذات جسور من العلل الواصلة بين تقنيناتها يؤدي إلى اكتشاف جَنَّةِ اللغة التي هي روحُ الفردوس الموعود المحجوب "[28].

الافتراض العقلي :

إنَّ هذا المصطلح المركب (الافتراض العقلي) يدور حول دور (العقل) في تأسيس المنظومة اللغوية ، فالعقل النحوي هو " مجموعة التصورات النَّظرية وتطبيقاتها الأدائية المؤدية إلى السَّلامة اللغوية في اللغة العربية إفرادًا على مستوى البنية ، وتركيبًا على مستوى الجملة والعبارة والأسلوب "[29].

فأثر العقل يعني " اكتشاف لنظامٍ لغوي مختزن في الذاكرة الجمعية العربية ، أي أَنَّهُ ليس ملكًا لِفردٍ من الأَفرادِ ، وإنما تمتلكُهُ الجماعة اللغوية العربية ، ولهذا فعندما يبحث النحوي في لغة الضَّاد ، لِيؤسسَ قوانينها المحققة فعلًا ، والممكنة التحقق ، فإنهُ بذلك يحاولُ اكتشافَ النِّظام المُضمر الذي يُحددُ صورةَ الإنجاز اللساني عند المتكلم العربي "[30].

فقد اعتمد سيبويه الواقع اللغوي في بناء منظومتهِ التقعيدية : " والواقع اللغوي ما كان متعارفًا عليهِ لدى علمائنا الأوائل للاستشهاد به ، لاستخلاص القواعد النَّحوية من خلال استقراء أساليب التوظيف اللغوي ، والموازنة بين القرائن اللفظية ، والقرائن اللغوية للخروج من كل هذا بالهيكل النَّحوي المجرد "[31] .

فهذا يعني أن الافتراض النحوي يدلُّ علَى تقديرِ أشياءٍ لا وُجُودَ لَهَا فِي الوَاقِعِ ، والنَّتائجُ المُتحصِّلةُ مِنْها تكونُ صادقةٌ قياساً مَعَ اَلْفَرْضِ نَفْسِهِ، فِي حِيْنِ أَنَّها تكونُ كَاذِبَةٌ قِيَاساً مَعَ اَلْوَاقِعِ اَلْمَعْقُولِ[32].

فهذا يعني أَنَّ سيبويه وظَّفَ العقل النحوي في تأسيس النظر اللغوي ، وتعددت هذه الصور العقلية في هذا التوظيف والاستعمال بدءًا من القياس ، وانتهاءً بالعلة والتعليل .

المبحث الثاني : ما لا يجوز في التراكيب

---

[28] العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي : 538 ()

[29] المصدر نفسه : 160 ()

[30] الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : 23 ()

[31] أساليب التوكيد من خلال القران الكريم : 148 ()

[32] ينظر: الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي : 19 ()

إنَّ المصطلحات النحوية في الكتاب ليست لها نفسُ المرتبة من حيث درجة شمولها ، واستعمالها ، فهي إمَّا مصطلحاتٌ عامَّة تُستعملُ في تراكيب عديدة ، وإمَّا مصطلحاتٌ خاصَّة تُستعملُ في أبوابٍ مُعيَّنة ، ومصطلح (الجائز) من المصطلحات العامة التي تتَعددُ معانيها حسب مجالات الاستعمال [33].

فمادة (جَوَزَ) ، إذ وردت الأفعال المشتقة من هذه المادة في الماضي ، والمضارع ضمن جُمَلٍ بسيطة ، أو مركبة استعملَ سيبويه مصطلح (لا يجوز) في الكتاب كثيرًا في بناء القواعد اللغوية ، وقد استعمل هذا المصطلح في مراتب متعددة ، فحينًا يكون بمعنى (النفي) كقوله : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف "[34] ، فهذا النَّصُ أَكَّدَ فيه سيبويه أَنَّهُ يجوزُ في الشِّعرِ ما لا يجوزُ فيه غيره ، وهذا " يدل على أَنَّ الجائز عند سيبويه يشمل التراكيب المستعملة الناتجة عن اتصاف بعض الأدوات بخصوصية تميزها عن مكونات النِّظام الذي استنبطه سيبويه من كلام العرب ، إنَّ ما سُمِعَ من العرب فيه من الظواهر ما يكوِّنُ نِظامًا واضحَ المعالم ، وفيه ظواهر متميزة عن النِّظام اعتبرها سيبويه من باب الجائز إلَّا أنَّ العرب قد قاسوا عليها توسعًا "[35]

وقد استعمل هذه الصيغة الحكمية ما يقارب (253) مرةً ، باختلاف الصيغ ، وهي : (لا يجوز ، غير جائز ، لم يجز) ، ويمكن التمثيل لبعضٍ منها :

1- ما الحجازية .

استدلَّ سيبويه بقوله تعالى : (ما هذا بَشَرًا)[36] ، على عمل (ما الحجازية) ، فقال : " قوله عزّ وجلّ: " ما هذا بشرًا " في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يَرْفعونها إلاّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ "[37] ، ثم بيَّنَ سيبويه أَنَّهُ لا يجوز تقديم الخبر على الاسم مع بقاء العمل ؛ لأَنَّ الأدوات (إنَّ ، ما) لا تعمل عملَ الفعل مطلقا ، قال سيبويه : " كما أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ أخوك عبدَ الله على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللهِ أخوك، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل ، كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه ، ولم تَقْوَ قوّتَه فكذلك ما "[38].

علل سيبويه بأنَّ عدم جواز عمل (ما) الحجازية إذا تقدم خبرها بعلة عقلية ، وهي أَنَّ الأدوات ، ومنها (ما) هي فرعٌ في عمل للمشبهات ب(إنَّ) ، والفرع لا يعمل عملَ

2- التعليق والإلغاء .

---

[33] ينظر : الجائز في كتاب سيبويه : مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه : بحث : مجلة المورد ، العدد الأول ، 2000م : 4 ()

[34] الكتاب : 1 / 26 ()

[35] الجائز في كتاب سيبويه مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه : 8 ()

[36] سورة يوسف : 31 ()

[37] الكتاب : 1 / 59 ()

[38] الكتاب : 1 / 59 ()

استعمل سيبويه حكم (لا يجوز) في قوله : " واعلم أنَّ المصدر قد يُلْغَى كما يُلْغَى الفعلُ، وذلك قولُك: (متى زيدٌ ظَنُّك ذاهبًا)، و(زيدٌ ظنىَّ أخوك)، و(زيدٌ ذاهب ظني)، فإن ابتدأ فقلت: ظنى زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحاً، لا يجوز البتّة، كما ضَعُفَ أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ، وهو فى متى وأين أَحسنُ، إذا قلت: متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ "، ومتى تَظنُّ عمرو منطلقٌ؛ لأنَّ قبله كلاماً. وإنَّما ضعف هذا فى الابتداء "[39].

في هذا المثال : اسم (زيد) : مبتدأ _____ مصدر (ظَنَّكَ)_____ اسم (ذاهبٌ) : خبر

نلاحظ أنَّ المصدر (ظَنُكَ) أُلغي ، فلم يعمل فيما بعده ، وهذا من استعمال العرب ، " فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك. وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى. وكلٌّ عربىٌّ جيدّ "[40].

قال ابن يعيش في مفهوم (الإلغاء) بقوله : " الإلغاء إبطال عمل العامل لفظًا وتقديرًا، والتعليق إبطال عمله لفظًا لا تقديرًا، فكل تعليق إلغاءٌ، وليس كل إلغاء تعليقًا "[41].

3- وقوع الاستفهام بعد المبتدأ .

بيَّنَ سيبويه أَنَّهُ يجوز أَنْ تقع أداة الاستفهام بعد الابتداء ، لتنبيه المخاطَب ، ويكونُ المبتدأ هوالعاملُ في الاستفهامِ ، قال سيبويه : " لأنّك تبتدئه لتُنبَّهَ المخاطَبَ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك وذلك قولك: زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَه، وعبدُ الله هل لقيتَه، وعمروٌ هلاّ لِقيتَه، وكذلك سائرُ حروف الاستفهام؛ فالعاملُ فيه الابتداءُ، كما أنّك لو قلت: أَرأيتَ زيداً هل لقيتَه، كان علمتُ هو العاملُ، فكذلك هذا، فما بعد المبتدإ من هذا الكلام فى مَوضع خبره "[42].

جاز وقوع الاستفهام بعد المبتدأ ، والذي هو عاملٌ فيه ، لكن لا يجوز أن يأتي الاستفهام بعد المنصوب ، يقول سيبويه : " ولا يجوز أن تقول: زيدا هل رأيتَ، إلا أن تردي معنى الهاء مع ضعفه فَترفَعُ ؛ لأنّك قد فَصَلت بين المبتدإ، وبين الفعل، فصار الاسمُ مبتدأ ، والفعلُ بعد حرف الاستفهام، ولو حَسُنَ هذا ، أو جاز لقلتَ: " قد علمتُ زيدٌ كم ضرب"[43] ، فهذا التركيب (زيدًا هل رأيتَ) لا يجوز ؛ لأَنَّ (زيدً) منصوب من دون ناصب .

4- لا يسبق الخبر ب(الفاء) .

أشار سيبويه إلى أَنَّهُ : " فإذا قلت: زيدٌ فاضربْه، لم يَستقم أَنْ تَحملَه على الابتداء، ألَا ترى أنّك لو قلت: (زيدٌ فمنطلقٌ) ، لم يستقم، فهو دليلٌ على أنّهُ لا يجوز أن يكونَ مبتدأ "[44] ، إذ لا يجوز أن تقع الجملة الإنشائية خبرًا

---

[39] الكتاب : 1 / 124

[40] الكتاب : 1 / 119

[41] شرح المفصل : 4 / 330

[42] الكتاب : 1 / 127

[43] الكتاب : 1 / 127

[44] الكتاب : 1 / 138

للمبتدأ ، لكن يجوز أنْ نجعل الفاء مسبوقًا بجملة اسمية من المبتدأ والخبر ، سواء كان المبتدأ مضمرًا أو ظاهرًا ، قال سيبويه : " وقد يَحْسُنُ ويستقيمُ أنْ تقولَ: عبد الله فاضربه، إذا كان مبيناً على مبتدإ مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ. فأمّا فى المظهر فقولُك: هذا زيدٌ فاضربْه، وإن شئت لم تُظْهِرْ " هذا " ويَعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلالُ واللهِ فانظُر إليه، كأنّك قلت: هذا الهلالُ، ثم جئتَ بالأمر "[45] .

فلم يجز القول - كما في الشكل - : المبتدأ (زيدٌ) _____ الجملة الطلبية : الفاء + اضْرِبْهُ .

وجاز : المبتدأ المضمر : هو + الخبر (عبدالله) _____ الجملة الطلبية : الفاء + آضْرِبْهُ .

5- أسماء الأفعال .

أشار سيبويه إلى أَنَّ هناك من الأسماء ما سَمَّوا الفعل بها ، جعلها تحت مسمى " هذا باب من الفِعلِ سُمّى الفعلُ فيه بأَسماءٍ مضافةٍ "[46] ، حدَّها بقوله : " ليستْ من أمثلة الفِعل الحادثِ، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التى كانتْ للفعل، نحو رُوَيْدَ وحَيَّهَلَ، ومجراهنّ واحد وموضعُهنّ من الكلام الأمرُ والنهىُ إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهىّ "[47].

وقف ابن السراج عندها : " موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي ... ، وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: فمنها اسم مفرد واسم مضاف، واسم استعمل مع حرف الجر"[48] .

أشار سيبويه بقوله : " واعلمْ أنَّه لا يجوز لك أن تقول: علَيهِ زيدا، تريد به الأمرَ، كما أردت ذلك فى الفعل حين قلت: لِيَضربْ زيداً؛ لأنّ علَيهِ ليس من الفعل "[49] ، بيَّنَ سيبويه أنَّه لا يصحُّ نصب (زيدًا) ب (عليه) ، على عَدِّ (عليه) فعل أمر ، كما قالوا : لِيَضْرِبْ زَيْدًا ، وذلك ؛ لأَنَّ (عليه) للغائب ، وليست للمخاطَب ، فالأمر هو للمخاطَب ، فيجوز أن نقول : " وإذا قلت: عليك زيدًا فمعناه: خذ زيدًا "[50] .

وهذا ما أكَّدَهُ السيرافي : " فقولك: عليك زيدا ودونك زيدا وعندك زيدا تأمره به؛ فأمّا عليك فحرف من حروف الجرّ، وأما دونك وعندك فظرفان، وقد جعلن بمنزلة قولك: خذ زيدا، والكاف منهن في موضع جرّ "[51].

ولكن يجوز عند سيبويه أن نقول : (تَحذيري زيدًا) ؛ لأَنَّ (تحذيري) مصدر ، والمصدر يتصرف مع الفعل ، فـ(تحذيري) في موضع (حَذَّرَني) ، يقول سيبويه : " فإِنَّما جاء (تَحذيرى زيداً) ؛ لأنَّ المصدر يتَصرّف مع الفعل، فيصيرُ حَذَرَك فى موضع احْذَرْ، وتَحذيرى فى موضع حَذَّرنى؛ فالمصدرُ أبداً فى موضعِ فِعْلِه "[52].

---

[45] الكتاب : 1 / 138

[46] الكتاب : 1 / 248

[47] الكتاب : 1 / 248

[48] الأصول في النَّحو : 1 / 141

[49] الكتاب : 1 / 252

[50] الأصول في النَّحو : 1 / 144

[51] شرح كتاب سيبويه : 2 / 149

[52] الكتاب : 1 / 252

ويمكن بيان هذا التركيب ، كما في الشكل .

على (حرف) + الكاف (كاف الخطاب) _____ التركيب (أمر) _____ زيدًا (مفعول به) .

على (حرف) + الهاء (الغائب) _____ التركيب (للغائب) _____ لا يجوز أن يكون أمرًا .

6- باب من الصفة .

أشار سيبويه في باب " هذا باب ما يُنصبُ فيه الاسمُ ؛ لأَنَّهُ لا سبيلَ له إلى أَنْ يكونَ صفةً "[53]،

فقد بين سيبويه أَنَّ الصفة لا يمكنُ أن تصف المختلفين ، يقول : " واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان، فهذا محال؛ لأن (الراتعان) لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضَها نكرة وبعضَها معرفة "[54] ، فيمكن تحليل الجملة كما في الشكل :

هذه (مبتدأ) _____ ناقةٌ (خبر) نكرة _____ و (عطف) _____ فصيلها (معطوف رفعًا) معرفة (مضاف) _____ الرائعان : يُفترض أن يكون (صفة) لل(ناقة وفصيلها) ___ تركيب (محال) .

وقد أوضح السيراقي هذا التركيب بقوله : " وتقول: (هذه ناقة وفصيلها راتعين)، على قول من جعل فصيلها معرفة، وهو أفصح اللغتين، ومن جعلها نكرة وهي أردأهما، قال: (راتعان، وهذا على قول من قال: كل شاة وسخلتها، تريد: كل شاة وسخلة لها بدرهم "[55].

7- لا تدخل (ياء) النداء على المعرف ب(أل) .

قال سيبويه : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة "[56] ، بيَنَ سيبويه أَنَّهُ لا يجوز دخول حرف النداء (الياء) على الاسم المنادى المحلى ب(الألف واللام) ، فلا نقول : يا الرجلُ ، وذلك : " والعلّةُ في ذلك أمران

أحدُهما: أن الألف واللام تفيدان التعريفَ، والنداءُ يُفيد تخصيصًا، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه، صار معرفة كأنّك أشرتَ إليه، والتخصيصُ يُفيد من التعريف، فلم يُجْمَع بينهما لذلك؛ لأن أحدهما كافٍ، وصار حرفُ النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستُغني به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحوِ (هذَا)، وشِبْهِه

---

[53] الكتاب : 2 / 57

[54] الكتاب : 2 / 59

[55] شرح كتاب سيبويه : 2 / 410

[56] الكتاب : 2 / 195

الثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجْمَع بينهما لتَنافي التعريفَيْن "[57] ، ولكن جاز الجمع بينهما في قولنا : (يا الله) ، علل سيبويه هذا الجمع بقوله : " إلا أنَّهم قد قالوا: يا اللهُ اغفِرْ لنا، وذلك من قبل أنَّهُ اسمٌ يلزمهُ الألفُ واللامُ لا يفارقانه، وكَثُرَ في كلامهم ، فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف... ، وكأن الاسم -والله أعلمُ- إلهٌ، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألفُ واللامُ خلَفاً منها، فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف "[58].

8- الاختصاص .

أشار سيبويه إلى باب الاختصاص بقوله : " هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصبا لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء"[59].

وبين سيبويه في باب الاختصاص : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: إني هذا أفعلُ كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيدا أفعلُ. ولا يجوز أن تذكر إلا اسمًا معروفًا؛ لأن الأسماء إنما تُذكرها توكيدا وتوضيحا هنا للمضمَر وتذكيرا وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمَر "[60] .

أوضح سيبويه أن الاسم المنصوب على الاختصاص يجب أن يأتي معرفة ، نحو : (نحنُ العُرْبَ أكرم الناس) ، فلا يجوز أن نقول : نحن أُناسًا أكرم الخلق .

ويقع الاختصاص للمتكلم والمخاطب : " وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم، نحوِ: "نحن نفعل أيُّها العِصابةُ"، وتعني بالعصابة أنفسَكم، وللمخاطب، نحوِ: (أنتم تفعلون أيّها القومُ)، ولا يجوز للغائب، لا تقول: (إنهم كذا أيّتُها العصابةُ) "[61].

---

[57] شرح المفصل : 1 / 343 ()

[58] الكتاب : 2 / 195 ()

[59] الكتاب : 2 / 233 ()

[60] الكتاب : 2 / 236 ()

[61] شرح المفصل : 1 / 369 ()

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم .

- الاحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية ، د. نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2011م.
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية : 11 – 12 ، الدكتورة دليلة مزوز ، عالم الكتب الحديث ، إربد – الأردن ، ط 1 ، 2011م.
- أساليب التوكيد من خلال القران الكريم : 148 ، أحمد مختار البرزة ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، ط 1، 1985م.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي : 29 ، الدكتور فؤاد بو علي ، عالم الكتب الحديث ، الإردن ، ط 1 ، 2011م.
- الاصول في النحو , أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة , بيروت , لبنان .
- الأقتراح في أصول النحو : 47 ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ، دار القلم ، دمشق ، ط 1، 1989م.
- البحر المحيط , أبو حيان أثير الدين الأندلسي , مراجعة : صدقي محمد جميل , دار الفكر , بيروت , 1992م
- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، د.علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ط1/1971م
- التراكيب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية ، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط 2 ، 1988م.
- التعريفات : 92 ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، ط 1، 1983م.
- الجائز في كتاب سيبويه مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه ، علي العشي ، مجلة المورد ، العدد الأول ، 2000م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، د. عبد العالم سالم مكرم ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ط 1، 1977م.
- سيبويه معتزلياً ، حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي ، د.إدريس مقبول ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، لبنان ، ط1/2015م
- شرح المفصل ، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش ، (ت 643ه) ، قدم له د.إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2001م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : د.رمضان عبد التواب ود.محمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1986م .
- العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي : 459 ، الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ ، عالم الكتب الحديث للنشروالتوزيع ، إربد – الأردن ، ط 1 ، 2018م.
- الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي : 19، لنجاح حشيش بادع العتابي ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ، العراق، 2002م .
- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر الملقب سيبويه (180ه) ، تحقيق : عبد السلام هاون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988م .
- الكليات : 100 ، أبو البقاء الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ، 1993م.

النتائج :

1- عدَّ النحاة الأوائل النحو جزءًا من المنظومة الشَّرعية ، مما جعلهم يستعيرون الأسس المنهجية للعلوم الشرعية ، كمصطلحات الأحكام التقويمية ، ومنها الجائز .

2- استعمل سيبويه مصطلح (لا يجوز) كثيرا في الكتاب ، معتمدًا على استعمال العرب كثيرا ، وأحيانًا يلجأ إلى الافتراض العقلي .

3- وظَّفَ سيبويه حكم (لا يجوز) لغرض التمييز بين النظام اللغوي ، والخطاب النحوي .

الهوامش :

❖ لسان العرب : ابن منظور (ت711) ، دار صادر للطباعة والنشر بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1997م .

❖ لمع الأدلة في أصول النحو : 121 ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (577هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، بيروت ، ط 2 ، 1971م.

❖ المدارس النحوية ، د. خديجة الحديثي ، ألامل - اربد ، الاردن ، ط3، 2001م .

❖ مسالك القول في النقد اللغوي : 143 ، صلاح الدين الزعبلاوي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، ط 1 ، 1984م.

❖ مقاييس اللغة : 2 / 91 ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1979م.

❖ النص القرآني من الجملة إلى العالم , وليد منير , المعهد العالمي للفكر الإسلامي , القاهرة , ط1/1997م .